

الريادة الاستراتيجية: قاطرة الاقتصاد نحو التنوع والمنافسة

-برنامج "موطن ريادة الأعمال" لدولة الإمارات العربية المتحدة رؤية لسنة 2031 نموذجا-

Strategic entrepreneurship: the economy's locomotive towards diversification and competition -The "Entrepreneurial Nation" program for the UAE Vision 2031 as a model-

نعيمة غنام	نصيرة يعقوب*
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر naimakati@hotmail.fr	جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر yacoub.nassira@univ-oeb.dz
تاريخ النشر: 2023/06/01	تاريخ القبول: 2023/05/30
	تاريخ الاستلام: 2023/04/30

ملخص

تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في بناء النموذج الاقتصادي الجديد القائم على المعرفة، والذي راهنت فيه على الريادة الاستراتيجية كخيار أمثل لتنويع مصادر إيراداتها ورفع قدراتها التنافسية، حيث وضعت العديد من البرامج والمبادرات، من بينها برنامج موطن ريادة الأعمال، وتوصلت الدراسة إلى نتائج أهمها نجاح استراتيجية الريادة التي وضعتها الإمارات، حيث صنفت بيئة الاستثمار فيها على أنها الأكثر جذبا لرواد الأعمال من مختلف الدول، كما أن زيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال عقد شراكة متينة مع القطاع الحكومي جعلت نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بشكل مستمر، حيث تم تسجيل 71% كمساهمة خارج قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي وبلوغ الاقتصاد الإماراتي المرتبة الرابعة عالميا في مؤشر ريادة الأعمال لسنة 2022. كلمات مفتاحية: ريادة استراتيجية، تنوع اقتصادي، موطن ريادة الأعمال، ناتج محلي إجمالي. تصنيف JEL: L25، L26.

Abstract

This research paper aims to shed light on the experience of the United Arab Emirates in building a new knowledge-based economic model. In which it bet on the strategic entrepreneurship as an ideal choice to diversify its revenue sources and enhance its competitiveness. The country has implemented various programs and initiatives, including the "Entrepreneurial Nation" program. The study has found several key results, the most significant being the success of the UAE's entrepreneurship strategy, where the investment environment in the UAE has been classified as the most attractive for entrepreneurs. Additionally, the increased focus on the private sector through a strong partnership with the government has led to a continuous rise in its contribution to the gross domestic product. The non-oil private sector's contribution to the GDP reached 71%, and the UAE economy ranked fourth globally in the 2022 Entrepreneurship Index.

Keywords: Strategic Entrepreneurship, Economic Diversification, Entrepreneurial Nation, Gross Domestic Product.

أصبح التنوع الاقتصادي الرهان الذي تسعى جميع الدول لكسبه، خاصة النفطية منها على اعتبار أن الاعتماد على المورد الوحيد كان لديه تبعات وخيمة على الاقتصاد بسبب مخاطر مختلف الأزمات والصدمات الخارجية وكذا التقلبات غير المتوقعة في الأسواق الدولية، مما جعل اقتصادياتها عرضة لعدم الاستقرار بشكل مستمر، وكان هذا سببا في البحث عن حلول لتنوع مصادر الدخل فكان الاتجاه نحو الريادة الاستراتيجية هو الخيار الأمثل لتحقيق النموذج الاقتصادي الجديد الذي يتميز بالتنوع والتنافسية.

تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الدول الأوائل التي أدركت أهمية التوجه نحو تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لضمان أمنها الاقتصادي والاجتماعي، حيث بذلت جهود كبيرة في سبيل تطوير بيئة حاضنة مناسبة لريادة الأعمال ودعم الابتكار من خلال وضع أكثر من عشر برامج حكومية ورؤى متعددة لنشر الثقافة الريادية وتوطيد الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، كما أنها قامت بعقد اتفاقيات مختلفة مع العديد من الدول من بينها كوريا الجنوبية، المملكة العربية السعودية، الهند وغيرها من أجل تحفيز الشركات الناشئة عالميا في مجال التكنولوجيا المتقدمة لدخول السوق الإماراتي وتمكين المستثمرين الإماراتيين بدورهم من المنافسة في أسواق جديدة.

وفي ذات السياق جاء برنامج "موطن ريادة الأعمال" ليؤكد على التوجه الاستراتيجي للإمارات في سبيل تنوع مصادر إيراداتها وتخفيض الاعتماد على الربح البترولي وزيادة فعالية إنتاجية القطاعات غير النفطية كالصناعة، الزراعة، السياحة وغيرها، وتطلع الإمارات في رؤيتها لسنة 2031 إلى أن تصبح رائدة في الأعمال والوجهة الأكثر جذبا للمشاريع الريادية دوليا وأن تكون من بين الثلاث دول الأولى عالميا في مؤشر ريادة الأعمال ولتحقيق ذلك باشرت الحكومة في اتخاذ جملة من الإجراءات ووضعت مبادرات محفزة لرواد الأعمال كمنحهم التأشيرة الذهبية والسماح لهم بتملك الشركات بنسبة 100%، إضافة إلى تطوير بيئة الأعمال بإنشاء أزيد عن 11 مسرعة أعمال وإقامة مناطق حرة ومجمعات أعمال بغرض زيادة عدد الشركات وضمان نمو وبقاء القائمة منها.

وانطلاقا مما سبق جاءت هذه الورقة العلمية لتسليط الضوء على تجربة الإمارات في سبيل تنوع اقتصادها من خلال تطبيق الريادة الاستراتيجية وتبيان مدى أهمية برنامج

"موطن ريادة الأعمال" في بناء النموذج الاقتصادي الجديد ومنه يمكن طرح الإشكالية الرئيسية الآتية:

- ما مدى مساهمة تطبيق الريادة الاستراتيجية في نجاح تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في تنوع اقتصادها ورفع قدراتها التنافسية دولياً؟
- ومن أجل معالجة هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:
- ما المقصود بالريادة الاستراتيجية؟ وما هو التنوع الاقتصادي؟
- كيف تساهم الريادة الاستراتيجية في تحقيق التنوع الاقتصادي؟
- هل يزيد استخدام الريادة الاستراتيجية من زيادة عدد المشاريع والمؤسسات الناشئة بدولة الإمارات العربية المتحدة؟
- هل نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في تحقيق التنوع من خلال تعزيز الريادة الاستراتيجية؟

- فرضيات الدراسة: استناداً إلى الإشكالية وأسئلة البحث تم صياغة الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى: تساهم الريادة الاستراتيجية في تحقيق التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- الفرضية الثانية: تعد البرامج التي وضعتها الإمارات فعالة في نجاح تجربتها؛
- الفرضية الثالثة: تلعب بيئة الأعمال المتطورة دوراً في نجاح المشاريع الريادية بدولة الإمارات العربية المتحدة؛
- أهمية وأهداف الدراسة

تستمد أهمية هذا البحث من أهمية موضوع التنوع الاقتصادي والضرورة الملحة لإيجاد مصادر جديدة لتكوين الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تعزيز الريادة الاستراتيجية نظراً للدور الكبير الذي باتت تلعبه المشاريع الصغيرة والمؤسسات الناشئة في تحقيق النمو المستدام للدول وهذا ما أثبتته التجربة الإماراتية حيث تحررت من الاعتماد على العائدات النفطية وباتت تحقق مؤشرات تنافسية واقتصادية رائدة في العالم. وعليه تكمن أهداف الدراسة في:

- الإحاطة بمفهوم الريادة الاستراتيجية والتنوع الاقتصادي؛
- التعرف على واقع الاقتصاد الإماراتي وأهم مؤشرات؛
- إبراز تطور بيئة الأعمال في الإمارات وانعكاس ذلك على سهولة الأعمال؛

■ الوقوف على دور البرامج والمبادرات الحكومية لدولة الإمارات في زيادة عدد المشاريع الناشئة؛

■ الخروج بنتائج بحثية تكون بمثابة اقتراحات وتوصيات مستقبلية للنجاح في تجارب أخرى.

- منهج وأدوات الدراسة

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي مع التحليل وذلك لاستعراض واقع اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة وريادة الأعمال فيها، مع تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية والتنافسية وكذا مؤشرات التنوع الاقتصادي.

- الدراسات السابقة: لقد قمنا بالاطلاع على دراسات مرتبطة بالموضوع أهمها:

✚ دراسة بوفنش وسيلة 2017 حول " اقتصاد ما بعد النفط: الإمارات العربية المتحدة نموذج رائد في التنوع الاقتصادي " هدفت الدراسة إلى استعراض التجربة الرائدة لدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنوع الاقتصادي، حيث توصلت إلى جملة من النتائج أهمها: أن التنوع الاقتصادي ظاهرة متعددة الأبعاد وهو لا يقتصر فقط على تنوع مصادر الدخل والإنتاج بل لابد من تنوع متغيرات أخرى كالصادرات، العمالة، إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالإضافة إلى أن نجاح سياسة التنوع بحاجة إلى إطار مؤسسي جيد، وأن من أهم التحديات التي تواجه دولة الإمارات العربية المتحدة هو أن كل إمارة من الإمارات السبع لديها نموذجها التنموي الخاص بها وهذا يعيق التنسيق بينها.

✚ دراسة نوزاد عبد الرحمن الهيتي 2016 حول " بيئة الأعمال ومتطلبات التنمية في دولة الإمارات العربية المتحدة " حيث هدفت الدراسة إلى تشخيص واقع بيئة الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة وكذلك بيان حجم التقدم المحرز فيها، حيث توصلت الدراسة إلى تسجيل الإمارات لمراتب جد متقدمة في جميع المؤشرات عالمياً، كما أن تطور بيئة الأعمال فيها ساهم في تطور نسبة مشاركة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية فيها.

دراسة 2019 Mohammad Alawin & Amira Kasem حول " محددات

التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي " Diterminants of

Economic Diversification in the GCC contries

كان الهدف منها دراسة محددات التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث تم قياس أثر سبعة متغيرات (التجارة، الاستثمار الأجنبي المباشر، أسعار النفط، السياحة، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي القوى العاملة والصناعة) على التنوع الاقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 1995-2006، وأظهرت النتائج أن التجارة تأتي في المرتبة الأولى كمحدد رئيسي للتنوع الاقتصادي. - الفرق بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة: ما يميز دراستنا الحالية عن باقي الدراسات هو محاولة ربط موضوع الريادة الاستراتيجية بالتنوع الاقتصادي، بينما الدراسات السابقة تناولت كل موضوع لوحده وقامت بدراسته مع متغيرات أخرى.

1. الإطار المفاهيمي للريادة الاستراتيجية

تعد الريادة الاستراتيجية من المفاهيم الإدارية الحديثة التي لاقى اهتماما كبيرا من قبل مختلف الباحثين والمختصين، الذين اختلفوا بشأن مفهومها.

1.1. تعريف الريادة الاستراتيجية

- تعرف بوصفها أداء النشاطات الريادية بطريقة استراتيجية بقصد الحصول على الثروة بمعنى آخر الريادة الاستراتيجية تعبر عن بلوغ حالة التوازن بين نشاط الاستكشاف (الريادة) ونشاط الاستثمار (الإدارة الاستراتيجية) (دهش، فلاح، سبتي، و طيبة، 2016، صفحة 142).

- الريادة الاستراتيجية هي تكامل منظور الريادة (البحث عن الفرصة) والمنظور الاستراتيجي (البحث عن الميزة)، لتصميم وتنفيذ الاستراتيجيات الريادية التي تخلق الثروة (قايد، 2017، صفحة 189).

- كما تشير الريادة الاستراتيجية إلى مجموعة الممارسات والأنشطة التي يقوم بها الاستراتيجيون من أجل إنشاء مشاريع جديدة (العيساوي، العارضي، و العبادي، 2012، صفحة 764).

- تعرف أيضا بأنها: الطريقة التي تعزز قدرة المنظمات على تحمل المخاطرة والاستجابة للتغيير وكذا التوجه أكثر نحو تشجيع الابتكار (محمد، 2021، صفحة 164).

وعليه يمكن القول أن الريادة الاستراتيجية هي عملية إيجاد الفرص في البيئة الخارجية من خلال ممارسة الأنشطة الريادية بمنظور استراتيجي والعمل على استغلالها بطرق إبداعية تسمح لها ببناء المركز المناسب في السوق واستثمار الموارد القيمة وذلك من أجل خلق الثروة.

2.1. أهمية الريادة الاستراتيجية

تحظى الريادة الاستراتيجية بأهمية كبيرة، وهذا راجع للدور البارز الذي باتت تلعبه في النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تسعى إلى:

- مساعدة منظمات الأعمال في بناء مركز تنافسي مناسب في السوق وخلق الفرص واستثمار الموارد وذلك من أجل إضافة القيمة وتعظيمها.
- إشباع حاجات ورغبات العملاء بأفضل طريقة وبأقل تكلفة، وذلك من خلال الاهتمام بالأفكار الجديد والمبدعة (الجازي، 2021، صفحة 49).
- الرؤية الواضحة والقدرة على قراءة البيئة والتعامل مع الظروف الغامضة مما يعزز من استجابة المنظمات للتغير وزيادة رغبتها في تحمل المخاطر.
- إعادة ترتيب الموارد والأنشطة مما يسمح بتحويل الفرص المتاحة إلى أرباح.
- توفير الموارد اللازمة لاستثمار فرص النمو من أجل خلق ميزة تنافسية واستدامتها.
- الرفع من أداء المنظمات من خلال التوجه نحو الابتكار والإبداع المستمر والاستفادة من الجوانب الكامنة في المنظمة.
- الوصول بمنظمات الأعمال إلى التفوق على منافسيها وتحقيق التميز.
- إنشاء مشروعات متعددة والتي تعود بالفائدة على الاقتصاد والمجتمع.
- إحداث تغير في هيكل السوق ورفع الكفاءة عن طريق دخول منافسين جدد وزيادة المنافسة.
- الحث على تبني السلوك الإبداعي لدى العاملين بمنظمات الأعمال وتوجيه جهودهم نحو تحقيق الأهداف المشتركة (الدين، خضر، و آزاد، 2016، صفحة 388).

3.1. أبعاد الريادة الاستراتيجية

نظرا لأهمية الريادة الاستراتيجية اختلف الباحثون حول أبعادها، وسنورد في هذه الدراسة الأبعاد التي وصفها كل من (Kyrgidou & Hughes, 2010) والمتمثلة في:

الشكل 1: أبعاد الريادة الاستراتيجية.

الرقم	البعد	الوصف
01	الإبداع	توليد وتنفيذ أفكار جديدة والقيام بالأنشطة بطريقة مختلفة، تؤدي إلى إضافة قيمة للسلع والخدمات المنتجة، بالاستفادة من الفرص الحالية.
02	تقبل المخاطرة	تعبير المخاطرة عن البحث عن البدائل في ظروف عدم التأكد، والمجازفة بالعمل بالرغم من عدم ضمان النتائج.
03	المرونة	قدرة المؤسسة على التأقلم أو الاستجابة للمتغيرات الحاصلة في البيئة المحيطة بها.
04	النمو	الأسلوب الذي تعتمد المنظمة لتحقيق أهداف جديدة بمستوى أعلى من مستوى أهدافها السابقة، وذلك بدخول أسواق جديدة وخدمة متعاملين جدد.
05	الرؤية	ما ترغب أن تكون عليه المنظمة في المستقبل.

المصدر: (Kyrgidou & Hughes, 2010)

- بعد الإبداع: يشير إلى قدرة المنظمة على تطوير أفكار جديدة ومبتكرة وتحويلها إلى قيمة فعلية، ويتطلب الإبداع التفكير الخلاق والاستعداد لاستكشاف طرق جديدة للقيام بالأعمال وإدخال تحسينات على العمليات الحالية، ومنه فإن الإبداع يساهم في تمييز المنظمة عن المنافسين بتقديم خدمات ومنتجات فريدة ومبتكرة.

- بعد تقبل المخاطرة: يتطلب تحمل المخاطر تقييم جيد للمخاطر المحتملة التي قد تواجه المنظمة في سعيها لتحقيق أهدافها والعمل على تطوير استراتيجيات للتعامل معها، حيث يتضمن ذلك اتخاذ قرارات بشأن التحديات والفرص التي قد تنطوي على مستويات مخاطر محتملة.

- بعد المرونة: تعني قدرة المنظمة على التكيف والتعامل مع التغيرات والتحديات التي تواجهها، حيث يجب على المنظمة أن تكون قادرة على تغيير استراتيجياتها وتعديل عملياتها وهيكلها التنظيمي بمرونة تتناسب مع التطورات الحاصلة في السوق والتكنولوجيا.

- بعد النمو: يشير إلى حجم المنظمة على المدى البعيد، حيث يمكن أن يكون النمو في الإيرادات، السوق، الموظفين، الموارد والتوسع الجغرافي، ويعتبر النمو من أهم أبعاد الريادة الاستراتيجية حيث يساعد المنظمة على رفع قدراتها التنافسية وزيادة حصتها السوقية.
- بعد الرؤية: تشير إلى الصورة المستقبلية التي تطمح المنظمة لتحقيقها، حيث تكون عادة الرؤية واضحة ومحددة وملهمة بما يكفي لتحقيق الاستدامة للمنظمة على المدى البعيد.

2. الإطار المفاهيمي للتنوع الاقتصادي

يكتسي موضوع التنوع الاقتصادي أهمية كبيرة، خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل لذلك اختلفت وجهات النظر حوله فهناك من يربط التنوع الاقتصادي بالإنتاج ومصادر الدخل في حين يربطه آخرون بهيكل الصادرات السلعية، وفيما يلي بعض التعاريف المختلفة للتنوع الاقتصادي.

- يعرف التنوع الاقتصادي بأنه تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات وعائداته وذلك من خلال تطوير نموذج اقتصادي جديد غير بترولي وصادرات غير بترولية والبحث عن مصادر أخرى للإيرادات، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية (نصير و حفيظ، 2022، صفحة 412).

- كما يشير التنوع الاقتصادي إلى البحث عن موارد جديدة بدل الاعتماد على مورد واحد وذلك من خلال التوجه نحو قطاعات أخرى كالصناعة والزراعة لرفع الإنتاجية وبناء اقتصاد وطني يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. (مرزوك و حمزة، 2014، صفحة 57)

- التنوع الاقتصادي هو تنوع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، تنوع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنوع الأسواق الداخلية والخارجية (بوكثير و زرقوط، 2017، صفحة 333).

- هو العملية التي يتم من خلالها اعتماد مجموعة متزايدة تساهم وتشارك في تكوين الناتج. (باهي و روانية، 2016، صفحة 135)

عموما يمكن القول أن التنوع الاقتصادي هو عملية البحث عن موارد جديدة غير النفط من أجل تنوع مصادر الدخل، والعمل على بناء قاعدة إنتاجية متينة بالتوجه نحو قطاعات أخرى كالصناعة، الزراعة، السياحة وغيرها، لبناء اقتصاد وطني سليم.

1.2. أهداف التنوع الاقتصادي

أصبح التنوع الاقتصادي مطلب أساسي وضروري لجميع الدول وخاصة النفطية منها، حيث يحقق لها جملة من الأهداف أبرزها:

- تحقيق الأمن الاقتصادي من خلال إيجاد مصادر دخل جديدة والتحرر من الاقتصاد الريعي.

- خلق قاعدة إنتاجية قوية وتفعيل القطاعات الأخرى كالصناعة، الزراعة والسياحة لترقية التنمية الاقتصادية.

- رفع الإنتاج الوطني من خلال تقديم سلع وخدمات جديدة وتغطية السوق الداخلي.
- مواجهة جميع الصدمات والتقلبات المحلية والدولية (وسيلة و فرحات، 2017، صفحة 375).

- ضمان مشاركة مختلف القطاعات في الميزانية العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي.

- تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بعيدا عن النفط.

- زيادة قدرات الدولة التنافسية في الأسواق الخارجية.

- تنوع الصادرات خارج النفط.

- العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي والوصول إلى الرفاهية الاقتصادية من خلال دفع عجلة الإنتاج وإشراك القطاع الخاص في سياسة التنوع الاقتصادي.

2.2. محددات التنوع الاقتصادي

تتحكم في التنوع الاقتصادي جملة من المتغيرات التي تؤثر على نجاحه حددتها اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنوع وهي (kamgna, 2007, pp. 4-5) :

- العوامل المادية: المتمثلة في رأس المال البشري والاستثمار.

- السياسات العمومية: السياسات المالية، الصناعية والتجارية.

- المتغيرات الخاصة بالاقتصاد الكلي: التضخم، سعر الصرف والتوازنات الخارجية.

- المتغيرات المؤسسية: الوضع الأمني، مناخ الأعمال والحاكمة.

- الوصول إلى الأسواق: حرية التجارة والانفتاح على الأسواق الدولية.

3.2. مستويات التنوع الاقتصادي

هناك مستويات عديدة للتنوع الاقتصادي، حيث يمكن أن نميز بين التنوع المرتبط بالمنتجات والذي يحدث على مستوى جزئي والتنوع الذي يحدث على المستوى الكلي وهو يتعلق بالتجارة الخارجية بالإضافة إلى مستويات أخرى (خيرة و آخرون، 2020، الصفحات 37-39).

- تنوع الهيكل الإنتاجي: خاصة بالنسبة للدول التي تعتمد على تصدير المواد الأولية كالدول النفطية، فتنوع الإنتاج يجعلها تفتح على منتجات جديدة والتخلص من لعنة الموارد، حيث يساهم التنوع في هيكلة قطاعها الإنتاجي وإعادة توزيع الموارد والنسيج الإنتاجي بين مختلف القطاعات.

- تنوع الأسواق: إن الاعتماد على منتج واحد أو سوق واحدة فيه الكثير من المخاطر والآثار غير المرغوب فيها على الاقتصاد، حيث أن انخفاض الطلب ستكون له عواقب وخيمة بينما تنوع الأسواق الخارجية من خلال منتجات جديدة سيمكن البلد من تحقيق ميزة تنافسية.

- تنوع الصادرات: لقد بات من الضروري على الدول تنوع هيكل صادراتها، حيث أن الاعتماد على إنتاج نوع محدود من السلع وتصديرها فيه الكثير من العواقب السلبية في حال ظهور بدائل لها في الأسواق الخارجية، لذلك فإن الاقتصاديات التي تنوع في صادراتها بإمكانها مواجهة الأزمات من خلال تعويض منتجات بأخرى في حال تطلب الأمر ذلك مما يجعلها تحافظ على الاستقرار في إيراداتها.

- تنوع مصادر الإيرادات العامة: تعتمد الموازنة العامة للدولة على هيكل القطاعات الإنتاجية والتجارة الخارجية وذلك من خلال الضرائب، حيث أن تنوع مصادر الوعاء الضريبي سوف يضمن تحصيل الإيرادات وبالتالي استقرار الميزانية.

- تنوع مصادر المواد الأولية: يعتمد الإنتاج على المواد الأولية التي قد تكون متاحة محليا أو يتم اللجوء إلى استيرادها ومن المنطقي أن وجود أكثر من مصدر للحصول على هذه المواد بطريقة مستمرة يجنب الاقتصاد الصدمات المفاجئة لذلك لابد من تنوع الأسواق لضمان الحصول المنتظم والدائم على هذه المواد.

3. تجربة الإمارات العربية المتحدة في مجال التنوع الاقتصادي من خلال تعزيز استراتيجيات ريادة الأعمال

سجل الاقتصاد الإماراتي نجاحا كبيرا في مجال التنوع والتحول إلى اقتصاد معرفي تنافسي يعتمد على الابتكار، وذلك من خلال التوجه الاستراتيجي نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال بتوفير بيئة ملائمة ومحفزة على الإبداع في جميع المجالات خاصة تلك التي تعتمد على التكنولوجيا المتقدمة، وتراهن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم على تحقيق النمو الاقتصادي المستدام من خلال رؤية مستقبلية تمكنها من أن تكون موطناً لريادة الأعمال عالمياً.

1.3. قراءة لأهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي: نستعرض فيما يلي أهم مؤشرات الاقتصاد الإماراتي (أبوظبي، 2019).

✚ تنوع الناتج المحلي: ساهمت القطاعات غير النفطية كالصناعة والزراعة، النقل والعقارات، المعلومات والتكنولوجيا التجارة والقطاعات الخدمية المتطورة بما نسبته 71% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2020 علماً أن نسبة مساهمة القطاع النفطي بلغت 90% سنة 1971 لتتخفض إلى 29% خلال الخمسين سنة مما يدل على نجاح سياسات التنوع التي قامت بها الإمارات.

- مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية

من خلال الإحصائيات المقدمة من مركز أبو ظبي للإحصاء تراوحت نسبة مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ما بين 58,3% و 68,5% وهي تعتبر نسبة جيدة تبين الدور المتنامي للقطاعات غير النفطية كمصدر بديل لتكوين الناتج المحلي وهذا راجع للسياسات والمبادرات التي اتخذتها الحكومة الإماراتية في سبيل تمكين القاعدة الإنتاجية والتحرر من التبعية للمورد الواحد، والجدول أدناه يوضح ذلك.

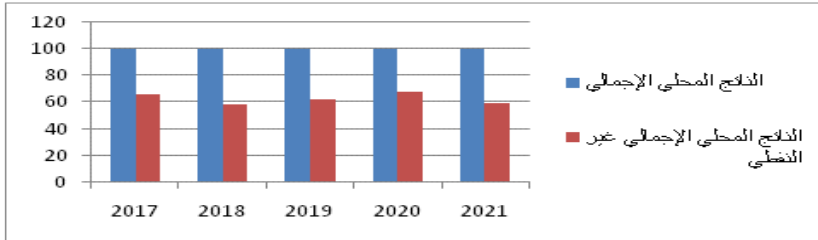
الجدول رقم 2: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية %.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	100,00	100,00	100,00	100,00	100,00
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	65,9	58,3	61,9	68,5	59,1

المصدر: (أبوظبي، 2019)

تعكس الإحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه الفعالية الإنتاجية للقطاعات غير النفطية في تكوين مداخل الدولة، مما سيمكن الإمارات العربية المتحدة من الوصول إلى الاكتفاء الذاتي مستقبلاً وتحقيق الأمن الغذائي.

الشكل 1: مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي بالأسعار الجارية %



المصدر: (أبوظبي، 2019)

- معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

شهد الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي غير نفطي ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2021 مقارنة بالسنوات الأخرى خاصة سنة 2020 حيث عرف تذبذباً وأصبح سالباً وهذا راجع لآثار جائحة كورونا، وتعود أسباب ارتفاعه من جديد إلى تبني الإمارات العربية المتحدة لاستراتيجية فعالة في مجال هيكله اقتصادها والتركيز على قطاعات إنتاجية أخرى كالصناعة، الزراعة، الخدمات وغيرها، وهذا ما تبينه الإحصائيات الواردة في الجدول التالي:

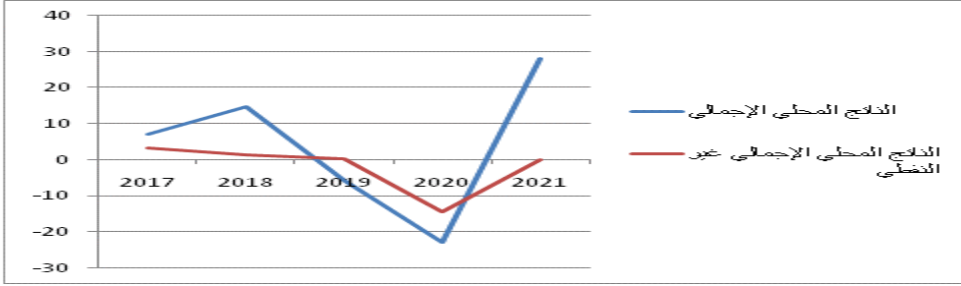
الجدول 3: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي	7,0	14,6	5,6-	22,9-	28,1
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	3,3	1,4	0,2	14,6-	10,5

المصدر: (أبوظبي، 2019)

الملاحظ من خلال الجدول أعلاه هو الارتفاع الكبير في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حيث سجل ارتفاعاً من 3,3% سنة 2017 إلى 10,5% سنة 2021، وهذا يدل على مدى فعالية الاعتماد على القطاع البديل ومساهمته في نمو الاقتصاد الإماراتي، بالإضافة إلى نجاح استراتيجية التعاون بين القطاعين الحكومي والخاص في رفع القدرات الإنتاجية للأنشطة الاقتصادية خارج المحروقات.

الشكل 2: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %.



المصدر: (أبوظبي، 2019)

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل السنوي (مليار دولار)

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي الداخل لدولة الإمارات نمواً بنسبة 4% من سنة 2020 إلى سنة 2021، وهذا يعود لبيئة الاستثمار المميزة للإمارات، حيث أن مرونة مناخ الأعمال سمح باحتلال الإمارات المركز الأول عالمياً في الاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2020، كما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي الداخل قيمة 171,6 مليار دولار سنة 2021، في حين حصلت الإمارات على المرتبة 17 عالمياً في تدفق استثماراتها إلى الخارج سنة 2021 برصيد تراكمي بلغ 215 مليار دولار لنفس السنة، وهي إحصائيات تدل على مدى قوة الجذب المميزة للسوق الإماراتية وثقة المستثمرين في بيئة الاستثمار واعتبارها الأكثر قوة واستقراراً في المنطقة، الأمر الذي انعكس إيجاباً على نمو الاقتصاد الإماراتي.

الجدول 4: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل السنوي (مليار دولار).

السنوات	2021	2020	2019	2018	2017
الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل	20.700	19.700	18.000	10.000	10.000

المصدر: (أبوظبي، 2019)

يعكس التنامي المتزايد للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل لدولة الإمارات العربية المتحدة مدى قوة واستقرار وجاذبية بيئة الاستثمار فيها، هذا فضلاً عن الحوافز المقدمة لرجال الأعمال وأصحاب رؤوس الأموال من مختلف دول العالم، مما جعلها القبلية المفضلة للاستثمار.

-إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

نسب رأس المال الثابت في الناتج المحلي الإجمالي شهدت تذبذباً ولكنه ليس كبيراً حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 بقيمة 19,8% بينما تراجعت النسبة قليلاً سنة 2021 حيث بلغت 16,1%، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول 5: إجمالي تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية %	18,2	15,2	17,2	19,8	16,1

المصدر: (أبوظبي، 2019)

تمتلك الإمارات العربية المتحدة أصول ذات قيمة عالية، حيث يعتبر رأس المال الثابت فيها عنصراً حاسماً في العمليات التجارية ويؤثر بشكل كبير على تحقيق العائد على الاستثمار وكذا على القدرة التنافسية والإنتاجية للاقتصاد الإماراتي.

-الصادرات السلعية غير النفطية (مليون درهم)

عرفت صادرات الإمارات خارج قطاع النفط نمواً كبيراً سنة 2021 حيث بلغت 78,946 مليون درهم، مما يدل على الفعالية والكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا الدور البارز للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية كما هو موضح في الجدول.

الجدول 6: الصادرات السلعية غير النفطية (مليون درهم).

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات السلعية غير النفطية	57,680	64,420	57,925	73,466	78,946

المصدر: (أبوظبي، 2019)

إن التطور المتزايد في الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات يدل على التوسع الذي بات يشهده الاقتصاد الإماراتي باتجاه الأسواق العالمية بفضل التنوع في المنتجات والخدمات المقدمة ومدى جودتها مما مكنها من المنافسة دولياً.

- إحصائيات السياحة لسنة 2020

تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة دولة سياحية بامتياز، حيث بلغ عدد الفنادق فيها 1089 فندق ووصل معدل الإشغال الفندقي نسبة 54,7%، كما سجلت 14,8 مليون زيل

وبات قطاع السفر والسياحة يسجل مساهمة متنامية في إجمالي الناتج المحلي حيث سجل نسبة 5,4% كمساهمة سنة 2020. (مؤشرات التنافسية)

مؤشرات التنافسية لسنة 2021

المتأمل في إحصائيات التنافسية لاقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة يدرك التطور الهائل الحاصل على جميع الأصعدة حيث صنفت الإمارات في المرتبة التاسعة عالميا في مؤشر التنافسية وهذا راجع لكفاءة القيادة المؤسسية في تنفيذ استراتيجياتها ونجاحها في رؤيتها الاستشرافية المبكرة لمرحلة ما بعد النفط مما انعكس على تميز أداء منظمات الأعمال، وجعل الإمارات تخطو بثبات نحو نموذج اقتصادي جديد قائم على المعرفة. (مؤشرات التنافسية).

الجدول 7: مؤشرات التنافسية لسنة 2021.

الترتبة	المؤشر
9	التنافسية العالمية (الكفاءة الحكومية، الأداء الاقتصادي، كفاءة الأعمال، البنية التحتية)
21	التنافسية الرقمية (التكنولوجيا، المعرفة، الاستعداد للمستقبل)
15	مؤشر كيرني الثقة في الاستثمار الأجنبي المباشر
25	تنافسية المواهب (الجذب، التمكين، النمو)
33	مؤشر الابتكار (البنية التحتية تطور الأعمال، رأس المال البشري والبحوث، تطور السوق)
33	مؤشر الحرية الاقتصادية (الأولى عربيا بمجموع 70,2 نقطة)
41	مؤشر الازدهار العالمي (بيئة الأعمال، بيئة الاستثمار، البنية التحتية للأسواق وسهولة الوصول إليها)

المصدر: (مؤشرات التنافسية)

تدل الإحصائيات المقدمة في الجدول أعلاه مدى تنافسية الاقتصاد الإماراتي وهذا يرجع لمناخ الأعمال الملائم والمرن المشجع على الابتكار وإنشاء المشاريع الريادية، فضلا عن وجود منظومة قانونية ومالية متطورة ساعدت كثيرا على جذب المستثمرين ورواد الأعمال من مختلف أنحاء العالم، كما أن تركيز القيادة الإماراتية على الاهتمام برأس المال البشري ومواكبة الثورة المعرفية والتكنولوجية الحاصلة ساهم في بناء بنية تحتية رقمية حديثة كان لها دور كبير في الازدهار الاقتصادي الذي تشهده الإمارات اليوم.

2.3. مساهمة زيادة الأعمال في تحقيق التنوع الاقتصادي

احتلت دولة الإمارات الرتبة الرابعة عالمياً في مؤشر زيادة الأعمال وفق تقرير المرصد العالمي لريادة الأعمال لسنة 2022 مسجلة 6,8 درجة، كما صنفت الأولى كأفضل وجهة لبدأ أعمال تجارية والبيئة الأكثر دعماً لريادة الأعمال، حيث أنها حصلت على المرتبة 16 من بين 190 دولة في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفق تقرير البنك الدولي لسنة 2020، وفي نفس السنة حلت السادسة عالمياً في مؤشر سرعة الأعمال ورأس مال المشاريع. (Monitor, 2022/2023)

الجهات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال

تتميز بيئة الأعمال لدولة الإمارات العربية المتحدة بمستواها العالمي، حيث تتعدد فيها الجهات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال، وذلك من خلال توفير التمويل وتسهيل الإجراءات المصرفية بالإضافة إلى تقديم خدمات واستشارات في مجالات مختلفة عن طريق حاضنات الأعمال والمنصات الرقمية التي أنشأتها لفائدة رواد الأعمال، وذلك حرصاً منها على تسريع وتيرة نمو المشاريع الريادية، والجدول أدناه يوضح أهم هذه الجهات الداعمة.

الجدول 8: الجهات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال.

الجهة الداعمة	الدعم المقدم لرواد الأعمال والمشاريع الناشئة
صندوق خليفة لتطوير المشاريع	- 132 مليار درهم إجمالي قيمة القروض المفعلة إلى غاية 2019. - أكثر من 900 ورشة عمل لنشر ثقافة ريادة الأعمال في المدارس والجامعات. البرامج المقدمة: - منصة أبو ظبي للأعمال. - حلول دعم القدرات التصديرية للشركات الناشئة. - برنامج التمكين الإلكتروني. - منصة مستشاري.
مؤسسة محمد بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة تأسست سنة 2002	- 192 مليون درهم مقدمة لتمويل المشاريع الناشئة سنة 2020. - 170 مليون درهم لتمويل المشاريع الناشئة سنة 2019 - إجمالي الحوافز المقدمة منذ التأسيس 823,16 مليون درهم.

- تأسيس 1675 شركة ناشئة في دبي سنة 2020 و 1470 شركة ناشئة سنة 2019. البرامج المقدمة: -حاضنة الأعمال التقنية المختصة في تكنولوجيا الرعاية الصحية Ztartup. - المنصة الرقمية Haidubai لدعم التواصل بين رواد الأعمال والشركات والمستثمرين في دبي. -برنامج المئة الذي يهدف إلى دعم تطور ونمو المؤسسات الناشئة واستدامتها. -منصة تمويل جماعي رقمية Dubainext. - برنامج جذب الابتكار موجه للشركات الناشئة الأجنبية المبتكرة.	
- تمويل ودعم 118 مشروع سنة 2019. - تمويل ودعم 224 مشروع سنة 2020. -إجمالي عدد المتدربين والمهنيين 5327. البرامج المقدمة: -برامج العضوية والتمويل. - برامج حاضنات الأعمال وبرامج الاستشارات.	مؤسسة الشارقة لدعم المشاريع الريادية "رواد" تأسست سنة 2005
-دعم رواد الأعمال المبتكرين من حول العالم.	صندوق محمد بن راشد للابتكار
-تقديم قروض للأعمال الصغيرة والمتوسطة بقيمة 1,8 مليار درهم. عدد الشركات المدعومة 550 شركة. البرامج المقدمة: -تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، الشركات الناشئة والأعمال المتناهية الصغر. -نظام ضمان الائتمان.	مصرف الإمارات للتنمية

المصدر: (مؤشرات التنافسية)

تطور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإماراتي

شهد قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة نموا ملحوظا حيث سجلت مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي حوالي 52%، كما ارتفع متوسط نمو تمويل

صفقات الشركات الناشئة بنسبة 37,5% وبلغ إجمالي عدد الشركات 330 ألف شركة وتسجيل حوالي 5000 رائد أعمال، والجدول الآتي يوضح هذا التطور.

الجدول 9: تطور قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الإماراتي.

القطاع	نوع الشركة	إجمالي الإيرادات (ملايين درهم)	عدد الموظفين
التجارة	متناهية الصغر (مصغرة)	أقل من 3 ملايين درهم	أقل من 5 موظفين
	صغيرة	أقل من 50 مليون درهم	50-6
	متوسطة	أقل من 250 مليون درهم	200-51
الصناعة	متناهية الصغر (مصغرة)	أقل من 3 ملايين درهم	أقل من 9
	صغيرة	أقل من 50 مليون درهم	100-10
	متوسطة	أقل من 250 مليون درهم	250-101
الخدمات	متناهية الصغر (مصغرة)	أقل من 3 ملايين درهم	أقل من 5 موظفين
	صغيرة	أقل من 50 مليون درهم	50-6
	متوسطة	أقل من 200 مليون درهم	200-51

المصدر: (مؤشرات التنافسية)

- 9,5% نسبة الشركات المسجلة التي يمتلكها مواطنون إماراتيون.
- 43% نسبة خريجي الجامعات من مختلف الجنسيات الذين أسسوا مؤسسات ناشئة.

- 54% نسبة الخريجين الإماراتيين الذين قاموا بإنشاء مشاريع ريادية.

4. برنامج "موطن ريادة الأعمال" رؤية دولة الإمارات لسنة 2031

يعتبر برنامج موطن ريادة الأعمال موطن للفرص، حيث يتكامل مع أهداف ومبادئ خطة الخمسين للاقتصاد الإماراتي ويأتي لدعم الاستراتيجيات التنموية ومستهدفات مئوية الإمارات 2071، يعمل هذا البرنامج على توطيد الشراكة والتعاون بين القطاعين الحكومي والخاص ويسير وفق رؤية استراتيجية لتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودعم الابتكار في سبيل تنويع مصادر الدخل وتحقيق النمو المستدام، ويقوم على مجموعة من القيم التي تمثل أهم أبعاد الريادة الاستراتيجية والمتمثلة في: الرؤية، النمو، تقبل المخاطرة، الإبداع، والمرونة، حيث نجح البرنامج خلال مرحلته الأولى في تقديم 20 مليون درهم لرواد الأعمال من

قبل شركاء المشروع وتوفير الدعم لنحو 1000 مشروع من أصل 5 آلاف رواد أعمال، وتطلع الإمارات من خلال المرحلة الثانية للبرنامج أن تكون قائدة في مجال ريادة الأعمال بالوصول إلى مليون مؤسسة ناشئة واحتضان 10 شركات مليارية ناشئة يونيكورن وتمتين الشراكة بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى رفع مساهمة ريادة الأعمال في الناتج المحلي الإجمالي (مؤشرات التنافسية).

أهم المؤشرات التي تطلع الإمارات إلى تحقيقها في سنة 2031

- رفع الناتج المحلي الإجمالي للدولة من 1,49 تريليون إلى 3 تريليون درهم.
- زيادة صادرات الدولة غير النفطية إلى 800 مليار درهم.
- رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي إلى 450 مليار درهم.
- رفع قيمة التجارة الخارجية إلى 4 تريليون درهم.
- ضمن أهم 10 دول عالميا في استقطاب المواهب العالمية والحفاظ عليها.

تبني المنظور الاستراتيجي للريادة لتعزيز تنوع وتنافسية الاقتصاد الإماراتي في

إطار رؤية 2031

- في مجال الإبداع والابتكار: تحفيز المشاريع الريادية على الابتكار وزيادة الإنتاجية من خلال:

- إنشاء منطقة الابتكار 2071: هي عبارة عن نظام بيئي عصري يدعم الابتكار يجمع بين القطاعين العام والخاص إضافة إلى مختلف المواهب والمبدعين، حيث تبلغ مساحتها 100000 متر مربع وتقدم مختلف الخدمات المتطورة لرواد الأعمال وتعمل على ربط الشركات الناشئة ورجال الأعمال والطلاب بالمؤسسات والهيئات الحكومية لإيجاد حلول مبتكرة لمختلف المشاكل. (2071)

- إطلاق أربع مبادرات في مجال الابتكار لدعم الشركات السريعة النمو Scaleup وبالأخص مسار Scaleup Expand حيث تم إبرام أربع اتفاقيات مع جمهورية كوريا الجنوبية، الهند، لايفيا، المملكة العربية السعودية وذلك من أجل دعم توسع الشركات الناشئة العالمية في دولة الإمارات وضمان استدامة نموها وازدهارها.

- في مجال النمو: تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة من دخول الأسواق المختلفة وتسريع وتيرة نموها من خلال:

- تسهيل تأسيس الشركات الناشئة وذلك بمراجعة كافة القوانين واللوائح التنظيمية وجعلها أكثر سهولة.

- المراجعة الدائمة والمستمرة لبيئة الأعمال والعمل على جعلها أكثر ملائمة واستجابة لمتطلبات المشاريع الريادية الناشئة.
- إعطاء الأولوية للشركات الناشئة التي يمتلكها إماراتيون.
- العمل على زيادة نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في إجمالي الناتج المحلي.
- تسريع تحول الشركات الناشئة إلى شركات مساهمة عامة.
- توفير مصادر مختلفة لتمويل المشاريع الريادية.
- جذب شركات التكنولوجيا الناشئة العالمية.
- في مجال الرؤية: تطمح الإمارات أن تكون الدولة الأولى عالمياً في ريادة الأعمال وذلك من خلال:
 - تمكين رواد الأعمال من تحقيق أحلامهم وإنشاء مشاريعهم الخاصة، حيث أعلنت الإمارات عن منح التأشيرة الذهبية لرواد الأعمال الناجحين والمميزين.
 - تطوير البيئة الحاضنة لريادة الأعمال من خلال جملة من الحوافز أهمها: تنوع مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتخفيض تكاليفها بالإضافة إلى تقديم تسهيلات فيما يتعلق بالمشتريات الحكومية.
 - تعزيز البيئة الرقمية والارتقاء بها من خلال إنشاء نظام بيئي رقمي يحتوي على منصات رقمية متنوعة لتقديم كل ما يحتاجه رواد الأعمال وتسهيل ربطهم بجميع الأطراف.
 - تأسيس قاعدة متينة لريادة الأعمال من خلال تطوير المناطق الحرة التي تدعم المشاريع الريادية في جميع المجالات.
- تشجيع رواد الأعمال الأجانب من خلال منحهم الحق في تملك شركاتهم 100%.
- إنشاء أكثر من 11 مسرعة أعمال ووضع أزيد من 10 برامج حكومية لزيادة عدد الشركات الناشئة وتحقيق واحدة من المراتب الثلاثة في المؤشر العالمي لريادة الأعمال.
- إقامة شراكة قوية بين القطاع الخاص والحكومي في سبيل بلورة هذه الرؤية وتحقيق النموذج الاقتصادي الجديد القائم على تنوع مصادر الدخل.
- نشر ثقافة ريادة الأعمال وترسيخها لدى الأجيال القادمة والعمل على جعل الإمارات قبلة لرواد الأعمال والشركات الناشئة من مختلف دول العالم خاصة في مجال الابتكار وذلك تجسيدا لخطة اقتصاد الخمسين.

5. الدروس المستفادة من التجربة الإماراتية بالنسبة للجزائر: الاقتصاد الجزائري يشبه كثيرا الاقتصاد الإماراتي في السابق لكونه يعتمد على مداخل المحروقات، وعليه يمكن للتجربة الإماراتية أن تكون ملهمة ومفيدة للجزائر من خلال:
- تطوير بيئة الاستثمار لجذب المستثمرين الأجانب وذلك بتسهيل الإجراءات البيروقراطية وتوفير الحماية القانونية وتعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي.
 - دعم وتعزيز ثقافة وروح ريادة الأعمال باستحداث برامج ومبادرات تشجع الابتكار والإبداع وتوفير الدعم المالي والتقني للشباب.
 - العمل على تطوير إنتاجية القطاعات البديلة كالزراعة، الصناعة والسياحة من خلال تقديم الدعم وسن القوانين التي تعزز قدرتها التنافسية.
 - الاستثمار في رأس المال البشري بواسطة التركيز على التعليم والبحث العلمي لدعم الاقتصاد المعرفي.
 - تعزيز التعاون بين القطاعين الخاص والعام لرفع الإنتاج وتحقيق التنمية المستدامة.

خاتمة

تطرقت هذه الدراسة إلى التجربة الرائدة للإمارات العربية المتحدة في سبيل تحقيق التنوع الاقتصادي ورفع قدراتها التنافسية دوليا وذلك من خلال تبني الريادة الاستراتيجية كخيار أمثل للحصول على مصادر دخل أخرى تساهم في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، حيث كان برنامج موطن ريادة الأعمال واحد من المبادرات الحكومية التي جاءت لترسيخ الثقافة الريادية والابتكار لإحداث نقلة نوعية في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإمارات، هذا البرنامج الذي جاء في إطار رؤية استشرافية لسنة 2031 والذي تطمح من خلاله دولة الإمارات أن تصبح المركز الأول في العالم للريادة وأن تزيد من عدد الشركات الناشئة ليصل إلى مليون شركة، وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- تساهم الريادة الاستراتيجية بشكل كبير في تحقيق التنوع الاقتصادي بفضل مساهمة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ورفع الإنتاجية مما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- للتنوع الاقتصادي دور كبير في تحقيق النمو المستدام وزيادة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية نظرا لتنوع المنتجات من القطاعات البديلة كالصناعة، الزراعة، الخدمات، السياحة...الخ.
- تمتلك الإمارات بيئة أعمال جد متطورة ساهمت في زيادة إقبال الأفراد على إنشاء مشروعاتهم الريادية، حيث أن هناك مؤسسات وصناديق متنوعة تعمل على دعم ومراقبة رواد الأعمال من بينها صندوق خليفة لدعم المشاريع، مؤسسة بن راشد لتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وغيرها، إضافة إلى جهات الدعم المختلفة قامت الحكومة الإماراتية بإنشاء حاضنات ومسرعات الأعمال ومراكز لدعم الابتكار وجذب المواهب المبدعة.
- تعد دولة الإمارات العربية المتحدة رائدة في مجال ريادة الأعمال حيث صنفت الرابعة عالميا في مؤشر ريادة الأعمال لسنة 2022، كما أنها حلت في المرتبة 33 دوليا في مؤشر الابتكار في نفس السنة، إضافة إلى تسجيلها مراتب متقدمة في سهولة وسرعة الأعمال ورأس مال المشاريع.
- البرامج والمبادرات التي وضعتها الحكومة الاتحادية للإمارات نجحت بشكل كبير في تنوع مصادر الإيرادات حيث أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل ما نسبته 52% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 ووصل عددها إلى 330 ألف شركة.
- صنفت بيئة الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها الأكثر جاذبا في العالم، حيث بلغ إجمالي الاستثمار الأجنبي التراكمي الداخل للإمارات سنة 2021 ما قيمته 171,6 مليار دولار، كما أن الاقتصاد الإماراتي حل في المرتبة التاسعة عالميا سنة 2022 في مؤشر التنافسية.
- تستقطب الإمارات رواد الأعمال من مختلف جهات العالم بفضل جملة من الحوافز التي توفرها لهم حيث سمحت لأصحاب الشركات بتملكها 100% إضافة إلى منحهم التأشير الذهبية فضلا عن مراجعتها المستمرة للقوانين واللوائح

- التنظيمية لجعلها أكثر مرونة واستجابة لمتطلبات نجاح ريادة الأعمال واستراتيجيتها للتنوع الاقتصادي.
- بيئة الاستثمار القوية والمستقرة وزيادة الاهتمام بالقطاع الخاص من خلال عقد شراكة متينة مع القطاع الحكومي في الإمارات جعلت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بشكل مستمر.
- قامت دولة الإمارات بعقد اتفاقيات مع عدة دول لتمكين المؤسسات الناشئة العالمية من دخول السوق الإماراتية وبالمقابل السماح للمستثمرين الإماراتيين من التوسع في الأسواق الخارجية وتصدير منتجاتهم.

التوصيات

- ضرورة الاستفادة من التجربة الإماراتية في الجوائر للوصول إلى النموذج الاقتصادي الجديد الذي تطمح له.
- الاتجاه أكثر نحو إنشاء المشاريع الريادية وترسيخ ثقافة ريادة الأعمال من أجل تنوع مصادر الدخل والتحرر من التبعية للنفط، وتحقيق التنمية المستدامة المنشودة.
- دعم القطاعات البديلة وتمتين القاعدة الإنتاجية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي ومن ثم الوصول للأمن الاقتصادي.
- إعطاء أولوية للابتكار والاختراع من أجل رفع قدرة منظمات الأعمال على المنافسة.
- التطوير المستمر لمناخ الأعمال لمواكبة التغير الحاصل في الاقتصاد العالمي وجعله أكثر مرونة وجاذبية.
- الاستثمار في رأس المال البشري في مراحل مبكرة لجعله أكثر إقبالاً على إنشاء المؤسسات الناشئة والمشاريع الريادية.
- عقد المزيد من الاتفاقيات والتعاون مع الدول الرائدة في مجال التنوع الاقتصادي وريادة الأعمال للتعلم منها.

المراجع

- أبو ظبي-مركز الإحصاء. (2019). مركز الإحصاء أبوظبي. تاريخ الاسترداد 20 مارس، 2023، من روابط إحصائية: <https://www.scad.gov.ae/ar/Pages/StatisticalLinks.aspx>
- بن قايد فاطمة زهرة. (سبتمبر، 2017). تبني مقاربة الريادية الاستراتيجية كإدارة جديدة لتعزيز القدرة الاستراتيجية. *العلوم الإنسانية-المركز الجامعي تندوف-الجزائر*، 02.
- ثابت حمدي ثابت محمد. (2021). الريادة الاستراتيجية كمدخل تطويري للوحدات ذات الطابع الخاص بجامعة أسيوط. *المجلة العلمية لكلية التربية جامعة أسيوط*، 37.
- جبار بوكثير، و حميدة زرقوط. (جوان، 2017). قراءة لاستراتيجية التنوع الاقتصادي بدولة الامارات العربية المتحدة-إنجازات رائدة وآفاق مستقبلية واعدة. *الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية* (7)، الصفحات 331-346.
- دولة الإمارات العربية المتحدة-وزارة الاقتصاد. (بلا تاريخ). *مؤشرات التنافسية*. تاريخ الاسترداد 20 مارس، 2023، من دولة الإمارات العربية المتحدة-وزارة الاقتصاد: <https://www.moec.gov.ae/web/guest/economic-indices>
- سعود وسيلة، و عباس فرحات. (ديسمبر، 2017). تجربة الإمارات العربية المتحدة في الانتقال إلى الاقتصاد المتنوع. *جديد الاقتصاد*، الصفحات 371-387.
- عادل محمد عبد الكريم الجازي. (2021). الريادة الاستراتيجية ودورها في صياغة استراتيجية التسويق الابتكاري دراسة تطبيقية على شركة مناجم الفوسفات الأردنية. *الشرق الأوسط للعلوم الإنسانية والثقافية*، 1، الصفحات 45-61.
- عاطف لافي مرزوك، و عباس مكي حمزة. (2014). التنوع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق. *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية*، 08، الصفحات 56-81.
- عبد الله نصير، و عبد الحميد حفيظ. (ديسمبر، 2022). محددات التنوع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة 2000-2019. *التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة*، 07، الصفحات 410-430.
- فارس يونس شمس الدين، أحمد شهاب خضر، و حسين طه آزاد. (2016). تأثير خصائص الريادية في متطلبات الريادة الاستراتيجية دراسة استطلاعية لآراء عينة من القيادات الإدارية في عينة من كليات جامعة صلاح الدين أربيل. 20، الصفحات 381-406.
- مجدوب خيرة، و آخرون. (2020). *الأساليب الحديثة للتنوع الاقتصادي في البلدان العربية وسبل استدامته* (المجلد 1). برلين، ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية.

محمد حسين العيساوي، جليل كاظم العارضي، و هاشم فوزي العبادي. (2012). *الإدارة الاستراتيجية المستدامة مدخل لإدارة المنظمات في الألفية الثالثة*. عمان، الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع.

منطقة 2071. (بلا تاريخ). *منطقة 2071*. تاريخ الاسترداد 20 مارس، 2023، من منطقة 2071: <https://area2071.ae>

موسى باهي، و كمال روانية. (ديسمبر، 2016). التنوع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية* ، الصفحات 133-152.

احسان دهش جلاب، فلاح حسن حسن، طيبة فارس جنة، يوسف موسى سبي. (2016). *قراءات في الفكر الريادي*. عمان، الأردن: الدار المنهجية للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- kamgna, S. Y. (2007, novembre). Diversification économique en Afrique Centrale: Etats des lieu et enseignements. *RePEC*.
- Kyrgidou, L. P., & Hughes, M. (2010). Strategic entrepreneurship: origines, core elements and research directions. *European Business Review* , 22, pp. 43-63.
- Monitor, G. G. (2022/2023). *GEM Global Entrepreneurship Monitor*. Consulté le mars 2023, sur GEM Global Entrepreneurship Monitor Global Report: <https://www.gemconosortium.org>.